

على الورثة واذا كانت الوصية بالدرهم او بالدينار او بالعملة او بالثمن او بالمال
 كان ذلك رجوعا عن الوصية بالدرهم لانه لم يكن الجمع بينهما كان الاقرار على
 الثمن رجوعا عن الاول وليس كذلك الوصية بثمن ما يقع من الثلث انه
 يبطل الوصية الثمانية دون الاولى لانه لما قال ثلث ما يقع في ذواته
 الوصية الاولى باقية وانما يوصى بما فضل عنه وفي الدرهم اثبت الدرهم
 ومن فرورته بطلان نصيب الاول لانه لا يقع مثل نصيب الدين الثالث
 فلذلك اقره فاسكنا اجابني وذكر ابو علي السبتي من المسئلة في كتاب
 دور الوصايا في اول باب الوصية بالدرهم مع الوصية ووضع المسئلة في كتاب
 فيما اذا ترك ابنين او وصي رجلا مثل نصيب الثلث لو كان والاخر ثلثين في
 من الثلث والاخر يدري من ووضع المسئلة الثمانية كذلك لانه قال في
 الاخر درهم وذكر في المسئلة الاولى ان الطيب قد خرجوا على سبعة و
 عشرين للموصي لم يمتل نصيب ثالث لو كان سنة اشهر وهم واهل الوصية
 بثلث ما يقع من الثلث والسهمان الباقيان من الثلث للموصي بترتيب
 بقى ثلثا المال وسوقا ثمانية عشر للاثنين لكل ابن تسعة ثم قال الشيخ ابو
 سكره فعل عامة الحساب لكن هذا خطأ عندنا ميل العام لانه ليس للموصي
 بالدرهمين الادوم مع جميع الدرهم التي تركها الموصي فالحكم كثر وقد
 دفعوا اليه جزء من الادومين وذكر في وجه الخطا في ذكر المسئلة الثمانية

ان

ان من المسئلة لا يخرج صحبة ابدان اراد ان يقف على ثمن من المسئلة
 ووجه الخطا فليست في مختصه فان كتابنا هذا لا يجتمع اكثر من هذا رجل
 اوصى بالرجل في حضرة الموصي اوصى الموصي بالرجل ثم اراد الوصية الثمانية
 ان يوصى فاذا اتمت الوصية الاولى وصحت وصيتها في الوصية الموصى ان يوصى
 بالاربعين وكذا الثمانية والثالث مريض قال في فرض موته به روزانه ثلث
 حال من ووصى فان بطلان كسر حصيد فحقا للموصي به بالثلاثة عشر
 بعد موت الموصي ولم يتحقق عليه شيء من ثمنات الموصي في اذاد ورثة الموصي له
 ان يطالب ورثة الموصي بعد موتها مضي فلما قال من العبارة كقولهم وصند
 فلورثة الموصي له ان يطالب ورثة الموصي بما مضى الا اذا كان الموصي المظلم
 ذلك في حوته رجلا قال في الثلث حال من فلان يستان ليرثون كسند ومهر
 روزانه حال بطلان في وصيات فنال البستان برد الورثة الموصي
 بها وانه مما ذكره الناطق في كتابه عن بعض اشياء الميراث اذا عين لواته
 من الورثة شيئا معيننا من دار او ارض على ان لا يكون له في سائر التركة
 حتى ياتي بجزء وكيف يجوز للميراث ان يترك بعض الورثة على البعض وكيف يجوز
 للمورثة اسقاط حقه من التركة قبل الموت قال رضي الله عنه اراد بذلك ارض
 ذلك الوارث بغيره موت في حقه يكون تعيين الميراث كعشرين باقية الورثة مع
 ثم لو صالح باقية الورثة بغيره موت على ذلك من نصيبه من التركة جاز فكل واحد

كتاب الوصايا

سطر
 ما كسب
 من سنة 12 الهجرية